

شركة مطار البحرين تشترك في معرض الهند للشحن الجوي ٢٠١٨

شاركت شركة مطار البحرين، الجهة المسؤولة عن إدارة وتشغيل مطار البحرين الدولي، في معرض الهند للشحن الجوي ٢٠١٨ والذي أقيم في مدينة مومباي الهندية الذي تحضره سنويًا مجموعة واسعة من كبرى شركات الطيران وأهم المطارات العالمية وشركات الشحن والهيئات المتخصصة بمجال الشحن الجوي، وذلك بهدف يمثل إدارة الشحن والأعمال اللوجستية في إدارة التسويق التجاري، حيث تم إلقاء الضوء على البنية التحتية لصناعة الشحن في مملكة البحرين بشكل عام والتسهيلات التي يقدمها مطار البحرين الدولي بشكل خاص ومناقشة أحدث الاتجاهات والتطورات في مجال الشحن الجوي، فضلاً عن التحديات والفرص ومستقبل الصناعة.



المال والاقتصاد

خلال العمومية التي عقدها أمس

الخليجي التجاري يعتمد توصية باستقطاع ١٠٪ من صافي الأرباح للاحتياطي القانوني

كتبت نوال عباس:

أكد نائب رئيس مجلس الإدارة للمصرف الخليجي التجاري عبدالكريم أحمد بوجيري لـ (أخبار الخليج) أن رسوم البنك ستكون خاضعة للضريبة المضافة التي ستطبقها الحكومة قريباً، حيث ستزيد الرسوم على القروض وبالتالي ستزيد الأرباح وسيكون هناك عامل عكسي على الطلب، ولكن بالنسبة للشعب البحريني للأسف الشديد معتمد كثيراً على القروض لتيسير أمور حياته، ومع زيادة عدد السكان والحاجة إلى المتطلبات فلن ينخفض مستوى القروض عن المستوى الحالي.

وأضاف بوجيري: «الخطه الثلاثية للبنك انتهت في العام السابق ٢٠١٧. وكنا على وشك وضع خطة جديدة خلال الثلاث سنوات القادمة، ولكن ارتأينا التريث حتى وصول الرئيس التنفيذي الجديد لأنه أحد مكونات وعناصر أي خطة إستراتيجية.

حيث سيستلم الرئيس التنفيذي مهام عمله في بداية شهر أبريل ومن أول مسؤولياته ومهامه هو وضع الإستراتيجية الجديدة للبنك لتقوية ركائز البنك وتوفير وطرح منتجات تالقي قبول ورضا العملاء للبنك التي أبرز ملامحها توضع من خلال دراسة وضع السوق خلال السنوات القادمة».

وقال بوجيري إن «معظم البنوك في الفترة الأخيرة تحاول تتخارج من الأصول الاستثمارية بسبب الأوضاع الصعبة التي تمر بها، ولكن من الصعب أن تتخارج بشيء بالأخص فيما يتعلق بالقطاع العقاري، لكن نحن نحاول جاهدين أن نظور في العمل أو نفل في الاستثمار، أو نتخارج منه إذا ليس فيه فائدة مرجوة، ولقد استطعنا التخارج من بعض الأصول، وليأسف الكثير منه نتخارج بالخسائر، وأعتقد أن الخسائر في الوقت الحالي أفضل من الانتظار فترة طويلة والخروج بخسارة أكبر في المستقبل، ولقد طلعنا بخسائر

محتملة وبعض الأصول مازالت موجودة تحت الإدارة ونحاول تفعيلها ونحصل على التصاريح اللازمة من الأمور المعنية حتى نقوم بتفعيلها، وتحقق العوائد المرجوة، أما بالنسبة إلى الأصول الكبيرة الاستثمارية فإنها تنافس أصول القروض في حجمها داخل وخارج البحرين، ويبلغ حجم أصول القروض في حدود ٦٠٠ مليون دينار، وبلغت الاستثمارات العقارية في ٢٠١٧ حوالي ٢٠ مليون دينار، والاستثمارات في الأوراق المالية حوالي ٥٢ مليون دينار، والاستثمارات في الصكوك ٩٧ مليون دينار، وموجودات التحويلات في حدود ٣٥٤ مليون دينار».

وكان المصرف الخليجي التجاري، قد واصل تحقيق أرباح سنوية للمساهمين في الشركة الأم وذلك على الرغم من الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي تمر بها المنطقة جراء عدم استقرار أسعار النفط والظروف الاقتصادية

غير المواتية.

فقد أعلن المصرف نتائج السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بتحقيق أرباح صافية عائدة على مساهمي الشركة الأم بلغت ٢ مليون دينار بحريني مقارنة السنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. أي بانخفاض قدره ٦٢,٩٪، كما حقق المصرف خسائر عائدة على مساهمي الشركة الأم بلغت ٢,٢ مليون دينار بحريني خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧. مقارنة بأرباح صافية عائدة على مساهمي الشركة الأم بلغت ٧٢٤ ألف دينار بحريني خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦. ومن ناحية أخرى حقق المصرف أرباحاً بحريني مقارنة بأرباح عام ٢٠١٦ والتي سجلت ٥,٣ ملايين دينار بانخفاض قدره ٥٤,٦٪ ويأتي ذلك إثر قيام المصرف باحتساب مخصصات احترازية بلغت ٧,٥ ملايين دينار عن سنة ٢٠١٧ بهدف

تقوية المركز المالي للمصرف ودعم نموه خلال عام ٢٠١٨. وقد عقد المصرف الخليجي التجاري اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية صباح أمس للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. بعدها تم اعتماد النظام الأساسي للمصرف ليتوافق مع متطلبات قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية البحريني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١. وذلك بعد الحصول على الموافقات الرسمية.

وقال إن «التزاماً بنهج تحقيق الامتياز في خدمة العملاء والابتكار قد شكل القوة الدافعة لأداء المصرف الإيجابي في عام ٢٠١٧. لقد استطعنا إثبات حضورنا لتكون من المصارف الرائدة محلياً في مجال الإبداع المصرفي الرقمي وتوسيع نطاق أعمالنا، وهو ما أثبتته إدراج المصرف في سوق دبي المالي،

والذي نتطلع من خلاله إلى التقدم نحو أهدافنا المنشودة وتحقيق مزيد من العوائد لمساهميننا الكرام». وقال رئيس المخاطر - القائم بأعمال الرئيس التنفيذي توفيق محمد بستكي إن «الأسس التي وضعتها المصرف والتقدم الذي أحرزناه خلال السنوات الماضية على الرغم من ظروف السوق الصعبة هو نتيجة دعم وتوجيه المساهمين، فضلاً عن الالتزام المستمر والتركيز الذي يبديه الموظفون.

وإن المصرف في أتم الاستعداد لاقتناص الفرص المتاحة بالرغم من التحديات في الأسواق حالياً، حيث تشير نتائجنا المالية إلى أننا نسير في الاتجاه الصحيح على الرغم من التحديات الاقتصادية التي تحد من التوقعات إلا أننا سنواظب على إدارة استثمارنا وخدمتنا بالشكل الذي يضمن النمو والتقدم المنشود».

الأمين العام لاتحاد غرف مجلس التعاون يؤكد:

الاتحاد الجمركي الخليجي لم يحظ بموافقة كل الدول . . ويجب أن يفعل

تطبيق النقطة الموحدة وإلغاء الرسوم والتخليص المبكر.. مازالت نقاطاً مبعثرة

فريعاً لتنفيذ متطلبات الاتحاد كافة، وتوزعت الإجراءات بين إجراءات تشريعية وفنية وإدارية ومالية، وقامت دول المجلس بإنجاز كبير في تلبية هذه المتطلبات إما بشكل كلي أو جزئي، مع بقاء بعض المتطلبات التي لم يتم تنفيذها.

وأكد الجحيدلي أن نتائج الدراسة التي قامت بها المنظفة قد تتغير في أي لحظة، ولكن أبرز ما توصلت إليه هو أن التجارة البينية بين دول المجلس نمت بشكل كبير بعد تشكيل الاتحاد الجمركي وبنسبة بلغت حوالي ٨,٢٪ سنويًا خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٦، حيث أصبحت تسهم بحوالي ٨,٩٪ في عام ٢٠١٦ مقابل ٥,٨٪ في عام ٢٠٠٣. وجاء في التوصيات إجراء تقييم دوري للمنافذ الجمركية المؤهلة كمنافذ أولى نموذجية في الاتحاد الجمركي، والتركيز على تطوير وتأهيل بقية المنافذ الحدودية الأولى، وتوفير شبكة مواصلات خليجية.



ورؤساء الغرف، كما أكد ذلك الأمين العام لاتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي. وفي عرض تقديمي، نوه الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات بمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية شمالاً محمود الجحيدلي إلى أن المجلس الأعلى لاتحاد دول مجلس التعاون قرر في دورته الثالثة والعشرين دخول الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ مع مطلع عام ٢٠٠٣. وأقرّ الإجراءات التي اتفقت عليها لجنة التعاون المالي والاقتصادي (وزراء المالية والاقتصاد في دول المجلس) لقيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس (متطلبات قيام الاتحاد). وأضاف الجحيدلي: تضمنت الوثيقة أكثر من ٧٥ إجراء وإجراء



وإشارات التي إلى أنه من خلال هذه الورش ستتغير الدراسة بناء على التوصيات والنتائج التي نتوصل إليها بشكل دوري ومستمر، من خلال جولتنا في دول المجلس، وتعتبر هذه الورشة الثالثة بعد ورشتين، حتى نتمكن من جس نبض الشارع التجاري وخاصة التجار الموردين والمصدرين. وكشف نقي عن أن نظام النقطة

التجارة وارتفاع عدد الموردين والمصدرين، ولفت نقي إلى أن الدراسة جاءت بناء على اتفاق بين اتحاد الغرف ووزراء التجارة، حتى نتمكن نحن كقطاع خاص من دعم هذه الخطوة، وقال نقي: هناك رغبة في الحل، ولكن لم يتم التطبيق حتى الآن؟ هذا يجب أن تجيب عنه الدول؛ ربما هم غير جاهزين للربط الالكتروني المتقدم.

وعن مدى تأثير الاتحاد الخليجي بالاتحاد الجمركي، شدد نقي على أن الاتحاد الخليجي سيسهل العديد من الخدمات سواء الجمركية أو غيرها، والأهم من ذلك أن عملية الربط الجمركي ستحقق أعلى درجات التوحيد، فالسوق الخليجية إذا طبقت العشر نقاط الرئيسية، التي من ضمنها ألا يكون سقف للتجارة بين دول المجلس، وتسهيل حركة السفر بينهم، هذا لن يحقق الأهداف الاقتصادية المرجوة، بل سيسهل العديد من القضايا مثل التصدي للإرهاب وغيرها.

كتب علي عبدالخالق:

تصوير: جوزيف

أكد الأمين العام لاتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي عبدالرحيم نقي أن هناك رغبة بين جميع دول مجلس التعاون في قيام الاتحاد الجمركي، وذلك بتطبيق النقطة الموحدة، وإلغاء الرسوم على السياح الموحدة، وتخفيض السلعة والبضاعة قبل أن تصل الحدود، ولكن مازال التطبيق غير واضح المعالم. جاء ذلك على هامش ورشة عمل حول جهود استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون، نظمتها غرفة تجارة وصناعة البحرين بالتعاون مع اتحاد الغرف.

وفي تصريحات صحفية، وأضاف نقي: أعتقد أن السبب يكمن في عدم جاهزية بعض الدول لتطبيق هذه الخطوات، وأيضاً بسبب تزايد حركة

رئيس لجنة الذهب بغرفة الرياض:

يجب إلغاء الرسوم الجمركية بين دول المجلس!



◦ كريم العنزي.

أبدى رئيس لجنة الذهب والمجوهرات لغرفة الرياض، كريم العنزي، تحفظه على نتائج الدراسة الصادرة عن منظفة الخليج للاستشارات الصناعية، حيث أكد أنها غير جادة. وأضاف العنزي: ما نعتناه فعلاً هو إلغاء الرسوم الجمركية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال العنزي: لا يمكن نقل بضائع من البحرين إلى السعودية بدفع رسوم جمركية تبلغ ٥٪ خاصة نحن نجار الذهب حين نقل القطع الذهبية، يجب أن ندفع رسوماً باهظة، لذا نتمنى إلغاء الرسوم على الذهب الخام، وحصراً على أجور الصياغة. وعن حجم استيراد السعودية للذهب البحريني، أكد العنزي أن البحرين من أكثر الدول المصدرة للذهب واللؤلؤ الطبيعي إلى السعودية، وتشتهر المصوغات البحرينية في السعودية بجودتها وأناقيتها في التشكيل كما هو معروف في جميع أنحاء العالم. وذكر العنزي أن عدداً من التجار حاولوا تقليد صناعة الذهب البحريني، ولكن كما نقولها نحن بالعامية (دقة بحرنية)، فقد يستطع البعض تقليد التشكيل والصياغة، ولكن الجودة مختلفة تماماً. وختم العنزي مناشدته بإلغاء الذهب من ضريبة القيمة المضافة، مؤكداً أن الذهب يعاد الاستخدام، فهو زينة وخزينة، وتساءل: «ماذا نحمله رسوماً جمركية وضريبة القيمة المضافة؟ ونحن نترك أن من شروط ضريبة القيمة المضافة أن تكون سلعة مستهلكة، والذهب ليس سلعة مستهلكة، التاجر في النهاية لن يتأثر بدفع الضريبة فهو يدفع من هنا ويستلم من هنا، ولكن المستهلك هو المتضرر الأكبر».